البيان الختامي

للمؤتمر الإقليمي الثاني للخبراء والمنسقين من الدول العربية المشاركة في محور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام

من مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

عمان / المملكة الأردنية الهاشمية

15 – 16 أيار / مايو 2006

برعاية وزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية، نظم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورشة العمل الإقليمية الثانية لمحور تطوير القضاء وتنفيذ الأحكام في عمان (المملكة الأردنية الهاشمية) بتاريخ 15-16 مايو/أيار 2006.

حضر هذا اللقاء الدول العربية التالية: الأردن، العراق، السودان، فلسطين، المغرب، اليمن، تونس، الجزائر، لبنان، مصر والبحرين، ممثلة بوفود مكوّن من المنسق الوطني للمحور ومن الخبير الوطني.
كما حضر اللقاء رئيس المحور معالي وزير العدل الأردني يعاونه شريكاه في رئاسة المحور، ممثل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وممثل الجمهورية الفرنسية، كما حضر اللقاء الخبراء الدوليون والإقليميون وممثلوا برنامج الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في المنطقة العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP-POGAR).

إستعرضت الوفود المشاركة ما نفذ في المرحلة السابقة من أنشطة وحوارات وطنية وما تضمنته التقارير الوطنية من تحليل لمعوقات التطوير ومن مشاريع وحلول تعبر عن الإحتياجات الوطنية لكل دولة.
وقد خلصت الوفود المشاركة الى إعتماد خطة العمل للمرحلة المقبلة في المبادرة وتتلخص هذة الخطة بما يلي:

1. سيتم في المرحلة المقبلة تنفيذ ستة مشاريع للتطوير بغية تحصيل افضل النتائج كونها مشاريع نموذجية تتصف بالأولوية بين المشاريع المقترحة من الدول العربية علماً ان بعض المشاريع المقترحة يمكن ان يتم تنفيذها عبر اطار برامج الدعم الثنائي وبمساعدة المبادرة الرشيدة في مرحلة لاحقة .
2. دعت رئاسة المحور الوفود العربية للتعبير عن اهتمامها ورغبتها في عدد محدود من المشاريع المقترحة في البند الاول للمرحلة المقبلة وذلك للتقليل من اعباء التنفيذ الادارية . وقد اعرب كل وفد عن اهتماماته وستعرض رئاسة المحور اهتمامات الدول على الهيئة الاشرافية التي تضم المؤسسات والدول المانحة بغية مناقشتها واعتماد ما تراه مناسباً للدعم مالياً حتى يتم تطبيقه .

وقد نوّه المشاركون بالجهد الذي بذل لإنجاح المرحلة السابقة سواء على صعيد كل دولة عربية مشاركة أو على الصعيد الإقليمي، وثمّن المشاركون عالياً رعاية معالي وزير العدل الأردني وإحتضانه للأنشطة التي نفذت بنجاح وكذلك التقدير للدعم الذي قد تقدمت به حكومتا الشريكان الأميركي والفرنسي لجهة مساهمتهما المالية ام لجهة الخبرات الفنية التي تم توفيرها لتحضير الانشطة التي نفذت ولتحليل نتائجها ومحصلاتها ولرسم خطة العمل للمرحلة المقبلة.

كذلك نوه المشاركون بالنجاح الذي شهدته المرحلة السابقة والذي تجلى بالحوار الوطني الواسع والجدي وما تضمنته التقارير الوطنية من محتوى شامل وغني . وهذا الأمر يعبر عن عمق التزام الدول العربية بضرورات التطوير والاصلاح .

واعربت رئاسة المحور والوفود المشاركة عن اهمية مبادرة الدول العربية المشاركة في المبادرة الى انشاء او تعزيز دائرة او وحدة ادارية لتخطيط وادارة وتنسيق المشاريع التطويرية، وان تكون نواتها مكونة من المنسق والخبير الوطني . ان انشاء هذه الوحدة الادارية من شأنه تفعيل الاداء وتحصيل النتائج الفضلى وتأمين استمرارية العمل ، والتمني على مكاتب برنامج الامم المتحدة الانمائي الموجودة لديها للمساعدة في تكوين هذه الوحدات وتأهيل عناصرها البشرية .

وقد اثنى المشاركون وأيدوا بإجماع كلمة معالي وزير العدل الاردني التي وجه فيها رسالة الى الدول العربية بغية دعم وزارات العدل العربية في توفير المال الملائم داخل الموازنة العامة لكل دولة لخدمة مشاريع التطوير المرسومة، وكذلك الى صناديق التنمية الاقليمية العربية والاسلامية للمشاركة الجدية في توفير الدعم المالي لانشطة مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في المنطقة العربية .

وختم المشاركون بتوجيه آيات التقدير لمعالي وزير العدل الاردني لرعايته واستضافته هذا اللقاء ولجميع من شارك في انجاحه من قبل حكومتي الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الفرنسية والبنك الدولي وكذلك الشكر الى برنامج الامم المتحدة الانمائي ، لحسن ادارته وتنظيمه لفعاليات هذا اللقاء ولتوفيره الدعم لاعداد التقارير الوطنية ، ويؤكدون اقتناعهم باهمية التعاون الدولي وطلبهم من المؤسسات المانحة ان توفر الدعم المالي المطلوب لانجاح المراحل الباقية من مبادرة الادارة الرشيدة لخدمة التنمية في المنطقة العربية .